الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمهورية التونسية
(24 رجب 1440هـ - 31 مارس/ آذار 2019م)

ج 03/ (03/19)/ 11 – خ (0139)

كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

الجلسة الافتتاحية

لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية الثلاثون

2019/3/28

معالي السيد عمر الباهي

وزير التجارة بالجمهورية التونسية

رئاسة الدورة العادية الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

أصحاب المعالي والسعادة السادة الوزراء ورؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتوجه بخالص التهنئة إلى الجمهورية التونسية على تولي رئاسة الدورة الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، متمنياً لها خالص النجاح والتوفيق. كما أتوجه بعميق التحية إلى المملكة العربية السعودية على رئاسة الدورة السابقة للقمة العربية والإدارة الحكيمة لدفة العمل العربي المشترك طوال العام المنصرم.

السيد الرئيس،

لقد انعقدت القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، قبل شهرين في بيروت.. ولا شك أن استئناف عقد القمم التنموية ضمن منظومة العمل العربي المشترك –بعد ست سنواتٍ من الانقطاع– ينطوي على دلالة لا تخفى .. مفادها أن الحكومات العربية أدركت أن التحديات التي تواجه العالم العربي ذات طبيعة مركبة ومتداخلة، ولا يُمكن مواجهتها سوى بحزمة سياساتٍ تمزج

بين الأدوات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع أية إجراءات أمنية أو سياسية أو غيرها.

إن مسيرة التنمية العربية تعرضت لانتكاسة كبرى في بعض الدول التي شهدت حواضرها الخراب والتدمير، وتعرض سكانها للضياع والتهجير.. لجوءاً ونزوحاً وتشريداً.. حتى صارت بلادنا وللأسف منتجة لنصف لاجئي العالم.. ولا زالت جرثومة الإرهاب، برغم ما تحقق من انتصارات على أكثر تجلياته قبحاً؛ أي تنظيم داعش، كامنة في الكثير من مجتمعاتنا .. إن معركتنا المستمرة مع الإرهاب هي – في حقيقة الأمر– سباقٌ ضارٍ على عقول الشباب التي تسعى جماعات الإجرام والعنف إلى ملئها بشتى صنوف التطرف المقيت والكراهية للإنسانية كلها.. وليس أمامنا، في مواجهة هذا التحدي، سوى الإسراع بتحصين تلك العقول الشابة بالتسامح وروح الانتماء إلى الأوطان، بل الانتماء إلى الجماعة الإنسانية بأسرها.. لهذا فإن استثمارنا الأجدى نفعاً، والأكثر تأثيراً، هو الاستثمار في البشر... تعليماً وصحةً، توعية وتدريباً، تهيئة وتجهيزاً للمستقبل.

إن الطاقة الكبرى لدى الاقتصادات العربية، والمتمثلة في مجتمعاتها الشابة، ما زالت غير مستغلة على نحو كامل، بل لا أقول مُهدرة وضائعة في بعض الحالات .. ويحتاج الأمر إلى مئات، بل آلاف، من المبادرات والبرامج، لتحفيز هذه الطاقة المعطلة وإطلاقها، خاصة في صورة مشروعات صغيرة

ومتوسطة ومتناهية الصغر.. مولدة للوظائف ومستوعبة للعمالة .. وقد جرى خلال القمة التنموية الأخيرة استعراض بعض هذه المبادرات، وينبغي متابعة العمل على هذا الصعيد بكل اليقظة والجدية.

إن التعليم، على وجه الخصوص، يكتسب اليوم أهمية استراتيجية تجعل منه التحدي الأول أمام مجتمعاتنا التي تحتاج إلى الانتقال من مرحلة الإتاحة إلى الجودة والتميز.. لا يكفي أن نتيح لأبنائنا فرص التعليم، على أهمية ذلك بطبيعة الحال .. لابد -إن أردنا أن نجد لنفسنا مكاناً في حلبة المنافسة العالمية- أن نُقدم هذا التعليم بمعايير عالمية، تخاطب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ... هذه الثورة -التي ستغير طبيعة الاقتصاد بصورة جذرية- تفترض اعتماد نمط معين من التعليم يرتكز على الابداع والابتكار والتفكير النقدي.. من دون تعليم كهذا، ستظل المجتمعات العربية - كما هو الحال الآن- تُعاني انفصالاً مُزعجاً بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل .. وهو ما يُسهم في ظاهرة بطالة الشباب، خاصة بين خريجي التعليم العالي، بكل ما ينطوي عليه ذلك من آثار اجتماعية وسياسية نعرفها ونلمسها جميعاً بدرجاتٍ متفاوتة في المجتمعات العربية.

السيد الرئيس،

برغم جسامة التحديات التي نواجهها في اللحظة الحاضرة، فإننا نضع أعيننا ونوجه أبصارنا إلى المستقبل أيضاً .. إن تحقيق التوازن بين واقع الديموغرافيا من جهة، ومعطيات المياه والغذاء والطاقة من جهة أخرى، يتطلب تخطيطاً مستقبلياً وعملاً تكاملياً بين الدول العربية.. خاصة أن تحقيق هذا التوازن ينطوي على صعوباتٍ إضافية في ظل سيناريوهات التغير المناخي والتدهور البيئي.. وهي ليست بعيدة عن المنطقة العربية، بل حاضرة ومؤثرة في أزماتها الحالية وتلك المحتملة في المستقبل.. ومعروض ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع إلى القمة موضوع هامٌ في هذا الخصوص يتعلق بـ "التعامل العربي مع قضايا تغير المناخ".

ثمة موضوع آخر معروض على القمة لا يقل أهمية هو "الاستراتيجية العربية لكبار السن".. وهو موضوع يتعلق بقضية أوسع هي الحاجة إلى تجديد العقد الاجتماعي في بلداننا.. مع إيلاء اهتمام أكبر لكبار السن ومن يعانون العجز، فضلاً عن هؤلاء الذين يعيشون في فقر مُدقع، أو ما يُسمى "الفقر متعدد الأبعاد" .. ذلك أن العقد الاجتماعي الصحي في أي مجتمع ناهض يأخذ بيد الفئات الأضعف، ويوزع الأعباء بشكل منصف – قدر الإمكان– على الجميع، ويُتيح طريقاً للصعود الاجتماعي على أساس الجهد والعمل .. وبهذا يقوى النسيج الجامع للمجتمع بكافة فئاته وطبقاته وشرائحه العُمرية.. وتترسخ مناعة الأوطان في مواجهة الاضطرابات والفتن الاجتماعية والسياسية.

السيد الرئيس،

قبل أن أُنهي كلمتي، أود إحاطة مجلسِـــكم الموقر علماً بأن اجتماع الســـادة المندوبين الدائمين التحضـــيرى للقمة يوم امس توصـــل الى صـــيغة مشـــروع قرار بشـــأن تزامن انعقاد القمتين العادية والتنموية: الاقتصـــادية والاجتماعية ... وتتضـمن الصـيغة الموافقة على تزامن انعقاد القمتين مرة كل اربعة اعوام ، على ان يتم تطبيق هذا التزامن بعد انعقاد الدورة الخامسة للقمة التنموية فى الجمهورية الاســـلامية الموريتانية عام 2023 ، وتم تكليفى باعداد مشـروع ملحق للانعقاد الدورى للقمة التنموية لتنظيم اعمالها وعرضـه على القمة العربية العادية القادمة.

أشكركم وأُجدّد التهنئة إلى الجمهورية التونسية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.